المأزق الوطني العراقي .. هل من مخرج ؟

ان الهزيمة العسكرية التي مني بها العراق اكبر من ان توصف او تفسر بعبارات عابرة. لقد وقع النظام الحاكم في العراق ضحية سوء تقدير عسكري وسياسي، الامر الذي اعطى امريكا والغرب وحلفاءهما من الدول العربية فرصة للاجهاز على الكيان العراقي بالشكل الذي حول العراق الى كيان مهزوز وضعيف، وممزق ومعرض للانقسام. وامتدت اثار هذه الهزيمة الى الجماهير العربية والاسلامية التي وقفت تدافع عن العراق بوجه العدوان الامريكي ثقة بطروحات قيادته السياسية المعلنة.

كان على النظام والقيادة الحاكمة في العراق ان تتحملا مسؤولياتها بجرأة وامانة وتعترف باخطائها وتنحى لتفسح بذلك المجال للشعب العراقي حرية اختيار قيادة جديدة تتصدى للمرحلة الجديدة، دون ان تَحمّل وزر اخطاء الحكم الحالي. لكن، ومما يؤسف له، فإن الطبيعة الفردية وغير الديمقراطية للنظام حالت دون ذلك، واضاعت الفرصة للحفاظ على وحدة العراق ودحر المخططات المعادية لمنعها من تحويل انتصارها العسكري الى نصر سياسي ثابت.

ان قيادة مصر استطاعت، بعض الشيء، تجاوز هزيمة عام 1967، عندما اعلن عبد الناصر مسؤوليته الكاملة عن الهزيمة وترك للشعب المصري حرية ومسؤولية اختيار الطريق للمستقبل. الامر الذي عزز ثقة الجماهير بقائدها والتفت حوله وحالت بذلك دون تحول الانتصار العسكري الاسرائيلي الى انتصار سياسي على شعب مصر والعرب جميعا. وما هي الا شهور حتى بدات حرب الاستنزاف التي كلفت اسرائيل خسائر اكثر مما كلفتها الحروب العربية - الاسرائيلية السابقة.

ان فشل صدام والقيادة العراقية في التصدى الجرىء للهزيمة، وعدم استعدادها لمراجعة نفسها وتحملها لمسؤولية النكسة، واعطاء الشعب اقل ما يستحقة وهو تقرير مصيره بحرية، يقابله - في الوقت ذاته - فشل الفصائل الرئيسية للمعارضة العراقية المغتربة في اتخاذ الموقف الوطني الديمقراطي المستقل والموحد.

لقد تسارعت بعض قيادات المعارضة من اكراد واسلاميين وشيوعيين الى عواصم دول التحالف لكسب دعمها وطلب الاعتراف بها كحكام جدد لبغداد. كما ان الدول العربية المتحالفة مع امريكا سارعت الى استغلال القوى العراقية المعادية لصدام لتسخيرها في خدمة اهدافها ومصالحها في المنطقة، فوفرت لها الدعم الاعلامي والمادي والسياسي.

ان عداء هذه الاحزاب المعارضة لصدام، الذي له مبرراته، طغى عليها بحيث بات صدام هو العراق بالنسبة للعديد من هذه القوى والاحزاب المعارضة وبالتالي ارتضى البعض منهم اية وسيلة، وبغض النظر عن نتائجها، للتخلص من صدام. واعتبرت ذات القوى العدوان الامريكي على العراق اداة عملية ومقبولة للتخلص من صدام،

الامر الذي انعكس في البيان الختامي للمؤتمر العام لقوى المعارضة العراقية في بيروت بتاريخ 13/3/1991، حيث لم يشجب المؤتمر العدوان الامريكي على العراق او حتى الاشارة من بعيد الى اطماع الغرب في النفط العربي. كما لم يطالب صراحة بانسحاب القوات الامريكية من الاراضي العراقية المحتلة، بل ذهب البعض منهم الى تبرير القصف الامريكي الوحشي واخذوا يطالبون امريكا وحلفاءها بالزحف الى بغداد لتسليمهم الحكم.

ان معاناة العراق وشعبه اليوم يتحملها صدام كما يتحملها الغرب بقيادة الولايات المتحدة والدول العربية المتحالفة معها. وما اصرار هذه الجهات على فرض العقوبات الجائرة والقيود المهينة على العراق ورهن مستقبله المالي والسياسي بيد الغرب وامريكا الا تأكيد على ان الهدف الحقيقي للغرب هو انهاء العراق كدولة قوية موحدة تتصدى للمساهمة في تحقيق اهداف الامة العربية في التقدم العلمي والتطور الديمقراطي والتحرر من النفوذ الاجنبي والاحتلال الصهيوني على الاراضي الفلسطينية والعربية. وانها من قبيل السذاجة السكوت على كل هذه القيود المهينة بحجة ان الغرب يستخدم هذه الادوات لمجرد الضغط على صدام وهي بالتالي مؤقته تزول بزواله. وسيجد كل من يتعاون اليوم مع الغرب للوصول الى الحكم في العراق بانه سيكون مقيدا بالقيود ذاتها التي سكت عنها وارتضاها للعراق بحجة محاربة صدام.

ان المأساة الحقيقية للعراق وشعبه، في حكامه اولاً، وفي الاحزاب المعارضة لهذا النظام ثانياً. فبدلاً من ان يتداعى العراقيون الى الالتفاف حول الوطن، رافضين الوصاية عليه، دع عنك رفض احتلال جزء من ارضه وتحطيم بنيته العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، سقط البعض منهم في وهم التحالف مع امريكا بامل التخلص، مهما كان الثمن، من صدام. ان نظام البعث سبق ان رفع شعارات الديمقراطية التي تحولت في الواقع الى حكم دكتاتوري، وكذلك نسمع اليوم بعض فصائل المعارضة ترفع شعار الديمقراطية وهي لا تملك ما يؤكد مصداقيتها في هذا الطرح. ان القوى التي تتصدر المعارضة العراقية اليوم، كما تمثلت في مؤتمر بيروت هي : الاحزاب الكردية التي انتظمت في جبهة كردية، والاحزاب الاسلامية، التي بدورها تهيء نفسها للانتظام في جبهة اسلامية، واخيرا الحزب الشيوعي العراقي الرسمي، اما بقية التكتلات التي شاركت في هذا المؤتمر فقد كان دورها هامشيا، وبالتالي مجرد اسماء، القليل منها مستقل، والاخر محسوب على السعودية او على سورية.

ان خصوصية القضية الكردية لا يمكن تعميمها على العراق، وكون هذه الاقلية عانت من الاضطهاد لا يعني ان لها حق تمثيل او الوصاية على الشعب العراقي برمته، وكذلك الحال فان اضطهاد التيار الاسلامي من قبل صدام ونظامه لا يعني اكتسابه حق الوصاية على مسلمي العراق، او حتى على شيعة العراق. فكل شعب العراق يستحق الحرية وليس مجرد فئة او طائفة.

اما بالنسبة للحزب الشيوعي فان له تاريخه في العراق، وهو يمثل تيارا فكريا في الحركة الوطنية العراقية. ولكن التطورات الدولية المتمثلة بسقوط التجربة السوفيتية من جهة، والممارسات السياسية غير الديمقراطية للحزب وهو في السلطة او مشاركاً فيها، اضافة الى فقدان الاجواء الديمقراطية في صفوفه الداخلية، لا تجعله نموذجاً يحتذى به لتصدر قيادة الجماهير المضطهدة من قبل صدام. ان هذا الحزب الذي يتحمل - شأنه شأن كل العاملين في الحقل السياسي العراقي - قسطا من مسؤولية الاحباط السياسي في العراق، لم نسمع منه مراجعة للذات او ممارسة ديمقراطية ضمن صفوفه الداخلية تطمئن المواطن العادي بانه يتعامل مع حزب ديمقراطي، وليس حزب دكتاتورية الطبقة العاملة. كما ان التركيبة الاجتماعية للحزب في السنوات الاخيرة اخذت تعكس ثقلا اجتماعيا يمثل الاقليات في العراق، وكما هو واضح من تركيبة قيادته. وليس من قبيل الصدف ان يكون عدد الشيوعيين السابقيين ومن هم خارج الحزب اكثر من اعضاء الحزب العاملين فيه الان. كل هذا لايعني الانتقاص، من حق هذا الحزب في المشاركة في العمل السياسي، ولكن ما هو مرفوض ان يتحول هذا الدور الى وصاية.

ان ما يجمع التيار القومي العربي والكردي والاسلامي والحزب الشيوعي الرسمي هو العداء لصدام، دون اتفاق بشان ما بعد صدام. وهذا امر لا يضمن مستقبل موحد وديمقراطي للعراق. كما ان هذه الاطراف تتهم بأن لها امتدادات سياسية وولاءات ايديولوجية تتجاوز حدود العراق، الامر الذي يثير مخاوف الأغلبية من العراقيين، ويثير قلق الاطراف الوطنية العراقية الاخرى. ان هذه القوى مطالبة بالتأكيد على عراقيتها بمعنى ان تعلن ولاءها للعراق اولا، قبل الولاء للطائفة او العنصر او الطبقة او الدين، وهذا لا يعني ان هناك تناقضا بين ان تنتسب الى اية قومية او طائفة وان تكون عراقيا في نفس الوقت، وهذا يعني عدم تغليب الولاء العرقي او الطائفي على الولاء للعراق اولاً. انها معادلة صعبة وفي تحقيقها يكمن نجاحنا في تكريس المواطنة العراقية حيث يصبح التعايش المشترك في الوطن الواحد، والمشاركة المتكافئة لمختلف الاقليات والطوائف في الحكم ضماناً لمصلحة كل طرف عراقي. الامر الذي يجعل الوحدة العراقية ضرورة لا مجرد عاطفة، وتعبيراً عن مصلحة مادية وحياتية للجميع وليس مجرد طموح خيالي. لقد عانى العراقيين من وصاية وطغيان البعض من ابناء جلدته، بقدر معاناتهم من الحكم والنفوذ الاجنبي. فكما لا يجوز السكوت على التواطؤ مع الاجنبي لمصلحة فئوية او حزبية او طائفية او عرقية; كذلك لا يجوز باسم التهديد بالخطر الاجنبي ان يستأثر طرف عراقي - حزباً كان او طائفة او عنصراً - بالحكم او الوصاية على الشعب.

ان من نتائج الهزيمة العسكرية للعراق تصاعد دور القوى الاقليمية - ايران وتركيا - وقوى عربية - سوريا والسعودية - والقوى الدولية وبالذات الولايات المتحدة في التأثير على مصير بلدنا; كما ان اسرائيل اصبحت طرفا اقوى في التأثير في مجريات الاحداث في المنطقة. وهذه حقيقة يجب ان نعرف كيف نتعامل معها، لا ان نهرب منها من خلال الشعارات التقليدية.

كما ان احتلال العراق للكويت والحرب التي تلت ذلك ضد العراق، مزقت التضامن العربي، لتكرس حالة من الانقسام عطلت القدرة العربية في العمل المشترك.

اذا ما اخذنا هذه المعطيات التي ذكرناها بعين الاعتبار سنجد ان المعارضة العراقية المتمثلة في مؤتمر بيروت فشلت في اقناع الشعب اولا، والعالم ثانياً بانها ثورة مجموع الشعب ضد الحكم. كما لم تنبثق عن المؤتمر قيادة فعليه او الية عملية تتصدى للعمل السياسي والعسكري المسلح، بل اكتفى المؤتمر باصدار بيان ختامي اعلامي عام.

وعليه فعندما انتفض الشعب في جنوب العراق وشماله بشكل عفوي ضد مظاهر الهزيمة والطغيان، سارعت الجبهة المعارضة الكردية لاستلام زمام المبادرة في الشمال ونصبت نفسها قيادة لها، كما ان الاسلاميين الذين فاجأتهم انتفاضة الشعب في الجنوب سارعوا الى تبنيها كثورة اسلامية وتصدر قيادتها. ان اي حساب دقيق ومعرفة بموازين القوى الاقليمية والدولية التي باتت اكثر اهمية في التأثير في مستقبل العراق بعد هزيمته العسكرية، سيدرك ان الطرح الكردي، على الرغم من اداعاءاتة وتأكيداته بعدم الرغبة في الانفصال فهو متهم عراقيا واقليميا ودوليا بهذه الرغبة، الامر الذي أرعب الجيران والغرب بقيادة امريكا. كما ان إسباغ اللون الاسلامي الاصولي بزعامة رجال الدين الشيعة على انتفاضة الجنوب افزع الغرب والدول المجاورة، باستثناء ايران بالطبع، من احتمال انتصار ثورة اسلامية في العراق تتحالف مع ايران، وبالتالي فان امريكا لم تشن الحرب على العراق لاستبدال نظام صدام بنظام اسلامي يتحالف مع ايران الاسلامية، ان التخوف هذه النتيجة هي السبب في دعم امريكا لصدام خلال حربه مع ايران.

لقد عبر المسيو شيسون، عضو البرلمان الاوربي ووزير الخارجية الافرنسي الأسبق، في تصريح له نشرته صحيفة الانديبندانت بتاريخ 9 نيسان 1991، عن رضاءه بهزيمة انتفاضة الجنوب في العراق، قائلاً : " على الرغم من هول ما اقول، الا ان من حسن الحظ ان صدام حسين كان موجوداً لسحق انتفاضة الشيعة في الجنوب. والا كانت ستؤدي الى اندلاع مد اسلامي اصولي جديد في ايران وعبر الخليج". كما عبر عن اختلافه مع الذين يقولون بانه كان يتوجب على الولايات المتحدة اضعاف النظام العراقي اكثر مما تم.

كما نقلت صحيفة الصاندي تايمس بعددها الصادر بتاريخ 7 نيسان، 1991، عن مسؤول امريكي كبير قوله ان قرار عدم التدخل لدعم الانتفاضة في شمال وجنوب العراق كان قد اتخذ قبل 12 يوما في البيت الابيض. واضاف المسؤول بان قرار عدم التدخل اتخذ بناءً على اعتبارين : الرغبة في عدم التورط في حرب اهلية عراقية طويلة; والى تحذيرات السعودية العربية وتركيا ومصر التي خافت من ان يؤدي تقسيم العراق الى حالة من عدم الاستقرار الدائم في المنطقة. كما ذكرت الصحيفة بان الملك فهد التمس واشنطن شخصيا بعدم التدخل لاسناد الانتفاضة في العراق.

فاذا كانت امريكا هي القوة الحقيقية في زعزعة صدام، فانها تصرفت مرة ثانية كقوة صاحبة الحق في تنصيب من تعتقد انه يناسب مصالحها في العراق. ومن هنا وجدت ان من مصلحتها السماح ببقاء النظام العراقي لانهاء خطر

الانفصال الكردي وهو امر غير مرغوب فيه ايضا من جانب تركيا وايران - كما كان من مصلحتها سحق انتفاضة الجنوب التي هددت بانتصار تيار ديني متحالف مع ايران.

ان امريكا تريد العراق ضعيفاً وهشاً، وهذا ما تحقق الان بفعل الهزيمة العسكرية أولاً، ثم بانفجار التطاحن العراقي - العراقي ثانياً.

ان تعويل البعض على امريكا لحل مشاكلنا فيه الكثير من السذاجة ان لم اقل الخطئة. ان الطريق لتجاوز المأزق الوطني الذي يمر به العراق الان هو في مراجعة التجربة و التأكد من اوليات العمل السياسي والوطني انطلاقا من الاعتماد على الذات ورفض الوصاية. وتجنب الاحزاب والقوى من الوقوع ضحية التعصب في امتلاك الحقيقية ونكران دور الاخرين، بما فيهم قواعد البعث التي كانت نفسها ضحية الحكم القائم.

ان تكاتف العراقيين والاعتراف بحق الجميع في المشاركة في مصير البلد هو بداية الطريق في الخروج من المأزق و قدرة المعارضة العراقية ان تكون ديمقراطية وممثلة لمختلف الاتجاهات الوطنية والشعبية، وهي مازالت في موقع المعارضة، تصبح الضمانة لديمقراطية الحكم البديل في العراق.

المصالحة الوطنية :

ان الترجمة العملية لهذا الخطاب السياسي هي الدعوة الى بحث امكانية وضع اسس لمصالحة وطنية بين حزب البعث الحاكم والمعارضة العراقية.

ان هذه المصالحة تفرضها الضرورة وليست من قبيل المطالبة بالوضع الامثل و بالطبع ما كان يمكن الدعوة لمثل هذه المصالحة اذا كانت المعارضة المتمثلة بمؤتمر بيروت والمعتمدة على الدعم الاجنبي قد استطاعت اسقاط صدام وحكم البعث. ولكن واقع الحال اكد فشل هذا النهج، كما ان القوى الدولية التي وراء هذه المعارضة ليست مع اقامة نظام ديمقراطي عراقي يتمخض عنه حكم لا يلائم مصالح سوريا او السعودية، او الغرب. وان حديث الاوساط الامريكية والسعودية و السورية عن الحاجة الى انقلاب عسكري يطيح بصدام امر فيه الكثير من المجازفة بالنسبة للمعارضة العراقية الديمقراطية، فما هي الضمانة ان لا يتحول الحكم العسكري الجديد الى دكتاتورية جديدة، وهل تجوز المراهنة على مثل هذا الخيار لمن عانى من غياب الديمقراطية، وبعد ان اصبح واضحاً للعيان ان امريكا لا تريد حكم ديمقراطي بل نظام حكم طيع ومطيع.

ان الحكم في العراق وصل الى طريق مسدود، اما التسليم بكل شروط الاستسلام المفروضة عليه من قبل الغرب الذي يملك اضافة الى السلاح قوة الضغط الاقتصادي بما في ذلك تجويع الشعب. او القبول بمراجعة النفس والاستعداد لقبول مشاركة الاخرين من شخصيات و قوى واحزاب عراقية في الحكم على اسس تضمن المصلحة الوطنية انطلاقاً من الثوابت الوطنية التالية : وحدة العراق; وتحقيق الممارسة الديمقراطية لشعبه عبر مؤسسات تمثيلية

برلمانية منتخبة بحرية، يتم بواسطتها تداول السلطة سلميا بين القوى المختلفة، ضمان الحقوق القومية لكافة القوميات المتشاركة في الوطن العراقي دون الغاء الدور العربي والاسلامي للعراق; رفض الوصاية السياسية من اية جهة اجنبية على العراق ومستقبله، دون ان يعني ذلك عدم الدخول بعلاقات ايجابية مع كافة دول الجوار العربية والاسلامية والعالم بشكل عام وذلك على اساس الاحترام المتبادل القائم على المصالح المشتركة.

يواجه هذا الخيار صعوبات اكبر مما يبدو للوهلة الاولى. فاضافة الى فقدان الثقة بين النظام والمعارضة، هنالك اطرافاً عربية واقليمية ودولية لاتجد في مثل هذه المصالحة مصلحة لها وستعمل، دون شك، على اجهاضها بمختلف الوسائل وستمارس كافة الضغوط على الاحزاب والشخصيات التي تقع في دائرة نفوذها.

ان القيادة السياسية في العراق، وبالذات صدام حسين، مطالب بموقف جرىء وتاريخي كي تعزز ثقة الشعب بطرحها الجديد. خاصة وان التجارب السابقة للاحزاب في التعامل مع الحكم كانت على احسن تقدير غير مشجعة.

واذا تنامت قناعة مشتركة بان انقاذ العراق من التمزق والهيمنة الاجنبية مرهون بمثل هذه المصالحة فان الواجب الوطني يفرض علينا جميعا التضحية من اجل هذا المخرج الوطني للمأساة التي يعيشها شعبنا ووطننا.

ان الخطوة الاولى يجب ان تأتي من بغداد، وما تناقلته الصحافة من اخبار اعلان الحكومة العراقية عن بدء مراجعة مواقفها واقراريها بالتعددية والديمقراطية، ودخولها في مفاوضات مع اطراف كردية في المعارضة يمثل بارقة امل لا بد من تطويرها.

ان مد جسور الثقة بين الاطراف المختلفة يجب ان تكون الخطوة الاولى في هذا المجال، وبدون شك هناك جملة ضوابط لابد من توفراها.

- اعلان السلطة في بغداد استعدادها لانهاء هيمنة الحزب الواحد، باية صيغة كانت، وقبولها بالتعددية السياسية والحزبية. واعطاء الحرية لتأسيس الاحزاب، والسماح بصدور صحف دون رقابة سياسية او عسكرية.

- تشكيل حكومة وفاق وطني موقتة ممثلة لكافة الاطراف القومية والدينية والسياسية المستعدة للعمل ضمن صيغة المصالحة الوطنية.

- الغاء مجلس قيادة الثورة، وتحويل صلاحيته الى مجلس الوزراء، لممارسة القيادة الجماعية والذي سيكون من مهامه الاشراف على اجراء انتخابات نيابية نزيهة وباشراف عربي ودولي.

- القبول بأجراء انتخابات حرة، باشراف عربي ودولي، لاختيار ممثلي الشعب في مجلس نيابي تشريعي يتولى مسؤولية وضع دستور دائم يتم التصويت عليه من قبل الشعب.

- الغاء كافة القوانين والاجراءات الخاصة بالمهجرين والمهاجرين من ابناء العراق، والسماح لهم بالعودة الى بلدهم دون قيد او شرط.

- اصدار عفو عام عن المعتقلين والمحكومين لاسباب سياسية.

- دراسة كيفية مشاركة ممثلين عن الجامعة العربية والامم المتحدة للأشراف على سلامة تنفيذ الخطوات السالفة الذكر بما يعزز الثقة بين الاطراف العراقية المختلفة. وربط الغاء القيود الاقتصادية والعسكرية المفروضة على العراق من قبل مجلس الامن بانجاز هذا التحول.

وختاما، من السهل الاختيار بين الخير والشر ولكن من الصعب جداً الاختيار بين شرين ونحن اليوم امام خيار صعب وهذا ينطبق على النظام الحاكم في بغداد والاحزاب والقوى المعارضة في الوقت نفسه.

ان معاناة شعبنا اليوم والمخاطر التي تهدد مستقبل بلدنا هي مسؤوليتنا جميعا، وبدلاً من ان نلعن الظلام الف مرة دعونا نشعل شمعة واحدة على الاقل.

لندن 21 نيسان 1991